قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة الهيئة العامة للثروة السمكية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة للثروة السمكية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٧٩٦٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وعشرون مليونا وتسعمائة واثنان وستون ألف جنيه لاغير) موزعة وفقا لما يلى :

اولا ــ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٢٠٨٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنا عشر مليونا وستة وثمانون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الأول ــ أجور بمبلغ ٢٦٠٩٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى ــ النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٩٤٧٧٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١٦٣٦٠٠٠ جنيه فائض يؤول للحكومة .

ثانيا ــ الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٥٨٧٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة عشر مليونا وثمانمائة وستة وسبعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الثالث ــ الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٠٩٠٢٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع ــ التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٤٩٧٤٠٠٠ جنيه .

ثالثا ــ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٢٠٨٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنا عشر مليونا وستة وثمانون ألف جنيه) بالباب الثانى ــ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٠٢٣٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرون مليونا ومائتان وستة وثلاثون ألف جنيه لا غير) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٨٥١٦٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع : قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٧٣٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩١

ويعمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

بيان موازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الاستخدامات	١٩٩٢/٩١ جنيه	١٩٩١/٩٠ جنيه	الإيرادات	١٩٩٢/٩١ جنيه	١٩٩١/٩٠ جنيه
(أ) الاستخدامات الجارية :			(أ) الإيرادات الجارية :		
باب ١ — أجور	٢٦٠٩٠٠٠	٢٣٨٠٠٠٠			
باب ٢ — النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٩٤٧٧٠٠٠	٦٧٧٠٠٠٠	باب ٢ — الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١٢٠٨٦٠٠٠	٩١٥٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية (أ)	١٢٠٨٦٠٠٠	٩١٥٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية (أ)	١٢٠٨٦٠٠٠	٩١٥٠٠٠٠
(ب) الاستخدامات الرأسمالية :			(ب) الإيرادات الرأسمالية :		
باب ٣ — استخدامات استثمارية ...	١٠٩٠٢٠٠٠	٨٦٤٧٠٠٠	باب ٣ — إيرادات رأسمالية متنوعة ...	٤٩٧٤٠٠٠	٣٢٣٠٠٠٠
باب ٤ — التحويلات الرأسمالية ...	٤٩٧٤٠٠٠	٣٢٣٠٠٠٠	باب ٤ — القروض والتسهيلات الإئتمانية	١٠٩٠٢٠٠٠	٨٦٤٧٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب)	١٥٨٧٦٠٠٠	١١٨٧٧٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية (ب)	١٥٨٧٦٠٠٠	١١٨٧٧٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٢٧٩٦٢٠٠٠	٢١٠٢٧٠٠٠	إجمالى الإيرادات	٢٧٩٦٢٠٠٠	٢١٠٢٧٠٠٠